

تحت المجهر

هل تستحضر عقدة قانون الانتخاب لجنة التواصل مجدداً؟

♦ **مهداف دهام**

لا يشترط رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون وضع الاقتراحات المتعلقة بإعادة تكوين السلطة، كإقرار قانون انتخاب جديد يتوافق مع الوثيقة والدستور وقانون استعادة الجنسية للمتحررين من أصل لبناني على جدول الأعمال، فضلاً عن توزيع مستحققات البلديات، بل يسعى إلى إقرارها وينتظر أجوبة من حلفائه حول التصويت لمصلحتها، لا سيما من رئيس المجلس النيابي نبيه بري. وانتظار أن يصل جدول الأعمال إلى الرابطة للإطلاع عليه لينبغي على الشّيء مقتضاه، فإنّ السؤال الذي يطرحه اليوم هو حول توفر الميثاقية في جلستي الخميس والجمعة المقبلين في ظل كلام يتردّد عن مقاطعة نهائية للقوات اللبنانية، واللجنة الحرة للجلسة، نتيجة تمسكهما بضرورة وضع قانون الانتخاب على جدول الأعمال وموقف «الكتائب» المبدئي بعدم المشاركة في جلسات الترويجية قبل انتخاب الرئيس؟

ويبدو أنّ رئيس المجلس الذي أدرج بند استعادة الجنسية على جدول الأعمال بناء على طلب التيار الوطني الحر وال«قوات»، غير موافق على إدراج قانون الانتخاب، نظراً إلى عدم وجود توافق حول هذا البند، خاصة أن هناك اقتراحاً ومشروع قانون قد أهدى إلى المجلس النيابي، فهل سيرفع بري الجلسة في حال بقي نواب الكتل المسيحية الثلاث على مواقفهم من المقاطعة؟ أم أنه سيسمّي في عهده على قاعدة أنّ المكون المسيحي حاضر ميثاقياً من خلال نواب كتلة لبنان الحرّ الموحد والماشاق، وال«قومي»، والمسيحيين المستقلين في 14 آذار؟

ماذا عن المفاجآت التي قد يحملها الإصرار القواني - العوني على فرض قانون الانتخاب الذي يفقد إلى حد أدنى من التفاهم والتوافق حوله على جدول الأعمال؟ وهل سيتمّ تفعيل عمل لجنة التواصل التي وصلت مداولاتها السابقة إلى حاظ مسدود؟

تؤكد مصادر قواتية ل«البناء» أنه يتمّ التداول بفأكر عدة لمعالجة قانون الانتخابات، وتكليف لجنة مصغرة على غرار لجنة التواصل لدراسة مشروع جعل لبنان 15 دائرة على أساس النسبية، وهو المشروع الذي يوافق عليه الجنرال عون، ومشروع الرئيس بري المخطط القائم على أساس 64 نائباً على أساس النظام الأكبر، ومشروع «المستقبل» وال«الكتائب» القائم على أساس 68 نائباً على أساس النظام الأكبر 60 نائباً على أساس النظام النسبي، وذلك للوصول إلى قواسم مشتركة، فهناك نقاط مشتركة بين الاقتراحين وبين مشروع الحكومة المعدل، ومن الممكن البحث عن قانون جامع بالاتفاق مع القوى السياسية».

ورداً على سؤال حول الوضع السياسي، أجاب: «سياسياً رأيي عند رئيس مجلس النواب نبيه بري وما يتفق عليه مع الرئيس تمام سلام أنا أنفذه على أيدينا فانا جندي عند الاثنين معاً وأنا دائماً متفائل بالوضع اللبناني وبالإنتان اللبناني، ولا أرى أن يجرى من شأنه ما يجرى من شأنه يعطون الأمر سواء أكان في قضية النقابات أم في قضية أخرى. وتتمنينا عليه أن ينقى على تواصل دائم معه كي نعالج معا القضايا التي تهم الوطن ونصب في المحصلة الوطنية العليا.»

وحول انعقاد جلسة مجلس الوزراء مع وزير العمل رمزي جريج، وزير العمل سجعان قزي، ووزير الاقتصاد آلان حكيم. بعد اللقاء، قال الوزير جريج: «اجتمعنا مع دولة الرئيس سلام للوقوف منه على آخر التطورات بالنسبة إلى موضوع النقابات، وتساءلنا عما إذا كنا قد وصلنا إلى حاظ مسدود أم أنّ هناك حلولاً أخرى يمكن اعتمادها من أجل إزالة النقابات من الشوارع والأحياء. وبحثنا مع دولته في إمكان ترحيل النقابات ونحن نؤيد وزراء الكتائب كنا طرحنا ذلك كحل لآزمة النقابات.»

وأضاف: «بحثنا أيضاً مع دولة الرئيس في ضرورة تفعيل عمل الحكومة، طبعاً إن قضية النقابات والتشريعات التي دعا إليها بري في المشروعات والاقتراحات المعجلة والمالية وكلّ طبيعتها مشروع سدّ برعي ومشروع الليطاني، وهذان القرّضان مع قروض أخرى تفوق قيمتها المليار دولار، وهناك اقتراح مقدم من العماد عون كمعجل مكرّر في آذار 2014 يتصل بتوزيع مستحققات البلديات، وقد سعى «الوطني الحر» مطالبا بري بوضع هذا الاقتراح على جدول الأعمال، فبتّين لبري بعد ملاحظة الوضع أن هذا الاقتراح كان قد عُرض على الهيئة العامة في وقت سابق وتمّ التصويت على صفة المعجل فيا وكانت النتيجة سلبية، إذ لم توافق الهيئة العامة على صفة المعجل، فأحيل الاقتراح إلى لجنة المال والموازنة التي يرأسها النائب إبراهيم كتعنان، وعلى الرغم من ذلك سعى بري لدى هيئة مكتب المجلس وأصرّ على وضع هذا الاقتراح على جدول الأعمال، بناء على طلب الجنرال عون، علماً أنّ عضو هيئة مكتب المجلس النائب أنطوان زهرا بدأ محتفظاً على قاعدة أنّ هذا الاقتراح موجود على جدول أعمال لجنة المال والموازنة. وأشار بري بحسب ما نقل عنه زواره ل«البناء» إلى أنّ موضوع سلسلة الرتب والرواتب الذي تمّ الاتفاق في هيئة مكتب المجلس على وضع البند الذي له علاقة ب«غلاء المعيشة» على جدول الأعمال، وهو ما فرضته هيئة التنسيق في اجتماعها مع بري، حيث طالبه بمعالجة شاملة وغير مجتزأة لموضوع السلسلة، الأمر الذي دفع إلى الاتفاق مجدداً في هيئة المكتب على وضع السلسلة في جدول أعمال هيئة المكتب المقبلة. وبرغم أنّ ملف النقابات ليس على جدول أعمال الهيئة العامة وليس من اختصاص السلطة التشريعية، غير أنه حضر بقوة في لقاء الأربعة أمس، حيث أبدى الرئيس بري امتعاضه من هذا الملف الذي بدا وكأنه يدور في حلقة مفرغة، علماً أنه أشار بحسب ما علمت «البناء» إلى «أنه تلقى عرضاً من أحد الأشخاص، وحوّل هذا الأمر إلى رئيس الحكومة تمام سلام، ويقضي بإقامة محرتقتين في لبنان بمواصفات حديثة جداً، على أن يتمّ التعاقد مع الحكومة اللبنانية على قاعدة B.O.T، أي أنّ الدولة تتولى كس النقابات وجمعها، فيما تتولى نقلها الشركة المتعهدّة تنفيذ المنشآت وإقامة المشروع، وأن هذه العملية تكلف مئة دولار للطن موزعة مناصفة بين الكتل (50\$)، والنقل (50\$)، أما الشركة المتعدهة فتغطي نفقاتها وأرباحها من بيع الكهرباء إلى المواطنين بتسعيرة كهرباء لبنان نفسها. ويعتقد بري أنّ إدارة النقابات لا تحتاج إلى هذا الإفراط بالديمقراطية التي يمارسها سلام، إنما إلى قرارات حاسمة خاصة أنّ الحكومة سبق أن نالت دعم المكونات المشاركة في طولة الحوار الوطني...»

حزب الله وموقف متقدّم نحو السعودية

♦ **روزانا رمال**

تتعهد مواطن النّفوذ السعودي في لبنان منذ فترة ما بعد اتفاق الطائف، والذي أدخلها من الباب العريض إلى الساحة السياسية اللبنانية عبر الرئيس الراحل رفيق الحريري، حيث ساهم بتعزيز فكرة ضرورة أن يكون لها يد في حماية الطاقة السنية في لبنان، حسبما يقول مقرّبون منه، وهنا فإنّ هذا الدور الذي أنيط بالحريري في لبنان أخذ يتطور حتى باتت المملكة مرجعاً لمعظم القوى السنية، خصوصاً في الفترة التي شهدت فيها انسجاماً وتوافقاً مع سورية، سواء خلال وجودها في لبنان، أو لاحقاً خلال مرحلة السنين-سين.»

لطالما احترق حزب الله هذه الحيثية السنية، وهذه الحيثية بالرعاية التي قدّمها السعودية لمن يمثلها في البلاد، وقد تعاطى بشكل إيجابي طوال السنوات مع هذا التوازن السياسي، لذلك عرفت حقبة رفيق الحريري أفضل العلاقات بين حزب الله والسعودية، فهو بنهايته كان قادراً على رعاية هذه العلاقة بحيث لم تكن يوماً استفزازية والتي لم يكن ينظر إليها حزب الله بعين الخصومة.

لم يستطع سعد الحريري صون هذه العلاقة ورعايتها، وهو بذلك تخلى عن كل الأدوار الإيجابية التي لعبها والده، والتي كان من شأنها تعزيز الانتماء إلى وطن يحكمه توازن طائفي منوط باحترام يتبادلها الفقاء من دون قلق التعدي أو حتى التفكير بما يُعرف اليوم بالفجوة السنية الشيعية، حيث لم تطف على السطح إلا بعد تأزم العلاقة بين سورية والسعودية منعكسة تازماً بين حزب الله والسعودية من دون أن يدخل الحريري الابن على خط تبريد الأجواء، بل بانسياق كامل إلى

أطلع سلام على أجواء اجتماع وزراء النقل العرب

زعيتر: لحل مشكلة النفايات اليوم قبل الغد

عرض رئيس الحكومة تمام سلام التطورات مع زواره في السراي، حيث التقى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر الذي أعلن بعد اللقاء أنه أطلع الرئيس سلام على أجواء دورة مجلس وزراء النقل العرب التي انعقدت في مدينة الإسكندرية في مصر على أن يستضيف لبنان الدورة المقبلة في تشرين الأول من العام 2016، بعد تسلمه رئاسة الدورة من قطر.

ورداً على سؤال حول الوضع السياسي، أجاب: «سياسياً رأيي عند رئيس مجلس النواب نبيه بري وما يتفق عليه مع الرئيس تمام سلام أنا أنفذه على أيدينا فانا جندي عند الاثنين معاً وأنا دائماً متفائل بالوضع اللبناني وبالإنتان اللبناني، ولا أرى أن يجرى من شأنه ما يجرى من شأنه يعطون الأمر سواء أكان في قضية النقابات أم في قضية أخرى. وتتمنينا عليه أن ينقى على تواصل دائم معه كي نعالج معا القضايا التي تهم الوطن ونصب في المحصلة الوطنية العليا.»

وحول انعقاد جلسة مجلس الوزراء مع وزير العمل رمزي جريج، وزير العمل سجعان قزي، ووزير الاقتصاد آلان حكيم. بعد اللقاء، قال الوزير جريج: «اجتمعنا مع دولة الرئيس سلام للوقوف منه على آخر التطورات بالنسبة إلى موضوع النقابات، وتساءلنا عما إذا كنا قد وصلنا إلى حاظ مسدود أم أنّ هناك حلولاً أخرى يمكن اعتمادها من أجل إزالة النقابات من الشوارع والأحياء. وبحثنا مع دولته في إمكان ترحيل النقابات ونحن نؤيد وزراء الكتائب كنا طرحنا ذلك كحل لآزمة النقابات.»

وأضاف: «بحثنا أيضاً مع دولة الرئيس في ضرورة تفعيل عمل الحكومة، طبعاً إن قضية النقابات والتشريعات التي دعا إليها بري في المشروعات والاقتراحات المعجلة والمالية وكلّ طبيعتها مشروع سدّ برعي ومشروع الليطاني، وهذان القرّضان مع قروض أخرى تفوق قيمتها المليار دولار، وهناك اقتراح مقدم من العماد عون كمعجل مكرّر في آذار 2014 يتصل بتوزيع مستحققات البلديات، وقد سعى «الوطني الحر» مطالبا بري بوضع هذا الاقتراح على جدول الأعمال، فبتّين لبري بعد ملاحظة الوضع أن هذا الاقتراح كان قد عُرض على الهيئة العامة في وقت سابق وتمّ التصويت على صفة المعجل فيا وكانت النتيجة سلبية، إذ لم توافق الهيئة العامة على صفة المعجل، فأحيل الاقتراح إلى لجنة المال والموازنة التي يرأسها النائب إبراهيم كتعنان، وعلى الرغم من ذلك سعى بري لدى هيئة مكتب المجلس وأصرّ على وضع هذا الاقتراح على جدول الأعمال، بناء على طلب الجنرال عون، علماً أنّ عضو هيئة مكتب المجلس النائب أنطوان زهرا بدأ محتفظاً على قاعدة أنّ هذا الاقتراح موجود على جدول أعمال لجنة المال والموازنة. وأشار بري بحسب ما نقل عنه زواره ل«البناء» إلى أنّ موضوع سلسلة الرتب والرواتب الذي تمّ الاتفاق في هيئة مكتب المجلس على وضع البند الذي له علاقة ب«غلاء المعيشة» على جدول الأعمال، وهو ما فرضته هيئة التنسيق في اجتماعها مع بري، حيث طالبه بمعالجة شاملة وغير مجتزأة لموضوع السلسلة، الأمر الذي دفع إلى الاتفاق مجدداً في هيئة المكتب على وضع السلسلة في جدول أعمال هيئة المكتب المقبلة. وبرغم أنّ ملف النقابات ليس على جدول أعمال الهيئة العامة وليس من اختصاص السلطة التشريعية، غير أنه حضر بقوة في لقاء الأربعة أمس، حيث أبدى الرئيس بري امتعاضه من هذا الملف الذي بدا وكأنه يدور في حلقة مفرغة، علماً أنه أشار بحسب ما علمت «البناء» إلى «أنه تلقى عرضاً من أحد الأشخاص، وحوّل هذا الأمر إلى رئيس الحكومة تمام سلام، ويقضي بإقامة محرتقتين في لبنان بمواصفات حديثة جداً، على أن يتمّ التعاقد مع الحكومة اللبنانية على قاعدة B.O.T، أي أنّ الدولة تتولى كس النقابات وجمعها، فيما تتولى نقلها الشركة المتعدهة تنفيذ المنشآت وإقامة المشروع، وأن هذه العملية تكلف مئة دولار للطن موزعة مناصفة بين الكتل (50\$)، والنقل (50\$)، أما الشركة المتعدهة فتغطي نفقاتها وأرباحها من بيع الكهرباء إلى المواطنين بتسعيرة كهرباء لبنان نفسها. ويعتقد بري أنّ إدارة النقابات لا تحتاج إلى هذا الإفراط بالديمقراطية التي يمارسها سلام، إنما إلى قرارات حاسمة خاصة أنّ الحكومة سبق أن نالت دعم المكونات المشاركة في طولة الحوار الوطني...»

وزير الهجرة الأسترالي يلتقي باسيل ودرباس

دوتن: سنقدم فرصة الإقامة الدائمة لـ 12 ألف لاجئ من سورية والعراق



باسيل مجتمعا إلى دوتن ومايلز في الخارجية

في إطار زيارته للبنان لبحث موضوع اللاجئين السوريين والتطورات العامة في لبنان والمنطقة، زار وزير الهجرة وحماية الحدود الأسترالي بيتر دوتن وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في قصر بيسترس، على رأس وفد ضمّ السفير الأسترالي غلين مايلز، وأطلعه على الدعم الملحوظ الذي تقدمه الحكومة الأسترالية للنازحين السوريين. كما عرض الجانبان العلاقات الثنائية.

وقال دوتن بعد اللقاء: «إنّ بلدنا يتشاركان الكثير من الأمور في الماضي وفي المستقبل، ففي أستراليا جالية مميزة ومهمة عددها نحو 500 ألف شخص، وهم أفراد ناجحون ويريون أولادهم في أستراليا ولا يزالون على صلة ببلدهم الأم، وهم مواطنون أستراليون ولبنانيون صالحون.»

وأضاف: «نحن هنا لنطلع الوزير باسيل والحكومة اللبنانية على الدعم الملحوظ الذي تقدمه الحكومة الأسترالية للنازحين السوريين، ونؤيد خططها الدائمة لنحو 13 ألف سوري سنوياً، من بلدهم الذي يبلغ عدد سكانه 24 مليون نسمة، كما أعلنّا أننا سنقدم أيضاً فرصة جديدة لـ 12 ألف شخص من سورية والعراق للإقامة الدائمة في أستراليا للنخصل من الظروف الصعبة التي يعيشون فيها في سورية.»

ورأى دوتن «أنّ على الدول أن تشارك لبنان في العبء التي يتحملها وتقدر الجهود الكبيرة التي يبذلها اللبنانيون نتيجة الأعداد الكبيرة للنازحين السوريين وغيرهم.» وقال: «إنّه فضل كبير للحكومة والشعب اللبناني لدعم وتأمين الحاجات والمأوى للنازحين من سورية وغيرها.»

وكان وزير الهجرة الأسترالي زار أيضاً وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس وبحث معه ملف النازحين ومجالات التعاون في هذا الشأن.

خفايا

تساءلت أوساط سياسية عن أسباب تراجع الحراك المدني وتقليص نشاطه «الصاخب» الذي شهدته المناطق اللبنانية، ولا سيما وسط العاصمة، مشيرة إلى المعلومات التي تردت عن أنّ مساعد الأمين العام للأمم المتحدة جيفري فيلتمان (ما غيره) كان قد أوّز إلى أحد النواب البارزين بافتعال أزمة التفانيات واستخدامها ذريعة من أجل تحضير لبنان شعبياً للتغييرات بكرة الجرة مع كل من يؤدّ أن يطاوله باتهامات أو افتراءات أو حتى يعرقل مسار الشراكة في أي حوار أو حكومة داخلية. وقد أعلن ذلك السيد حسن نصرالله بقوله «من يريد الخروج من الحوار، فالله معه.»

من موقع متقدّم يخاطب حزب الله السعودية ومعها اللبنانيين، مؤكداً أنّ هناك تديلاً حازماً بخصوص رؤيته وتطلعه نحو السعودية بعدما طالوت ما لا يمكن المسيرة فيه من مبادئ وخطوط حمراء، وعليه فيلنيت حلفاؤها اللبنانيين وخصوصاً تيار المستقبل، إلى هذا التحول وانكاساته على العلاقة معه.

دعوا إلى التقيد بالدستور واحترام الميثاق الوطني

المطارنة الموارنة: الكلام عن خريطة جديدة لسورية لا يبشر بالسلام



الراعي مترشاً الأّتماع في بكركي

جدد المطارئة الموارنة دعوتهم «إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لأنّ باانتخاب رئيس للدولة تستقيم الأمور وينتظم عمل المؤسسات».

ورأوا «أنّ الحديث عن حلول أُسئلة عن مستقبل سورية ومعها المنطقة ككل، وخصوصاً الكلام على خريطة جديدة لسورية، لن توفر حلاً ناجحاً ولا هي تبشر بمستقبل سلام في المنطقة».

ودعا المطارئة، في بيان بعد اجتماعهم الشهري في بكركي، برئاسة المطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي «النقل السياسي والنيابية إلى التقيد بالدستور واحترام الميثاق الوطني، لكونهما ركيزتين أساسيين لقيام الدولة اللبنانية بكل خصوصياتها. فلا مخرج لآزمات البلاد من دونهما.»

وشكر الآباء «الدول الصديقة، والمؤسسات الدولية، وجميع الذين يغارون على مصلحة لبنان ومستقبله، ويعلمون ما في وسعهم مساعدته على الخروج من هذه الأزمة، وفي طليعتهم الكرسي الرسولي الذي يهمن أن يبقى لبنان، بتجربته التاريخية في العيش بالمشاوة والتعاون بين المسيحيين والمسلمين، منارة على المتوسط».

وعربوا عن المهم لسقوط «عنصرين من الجيش اللبناني أثناء القيام بواجبها في منطقة المعاملتين»، متقدمين «بعازبيهم الحارة من عائلتي الشهيد ومن مؤسسة الجيش اللبناني»، ومجدين «دعمهم الكامل لهذا الجيش وسائر المؤسسات الأمنية ويؤمنون التضحيات التي يقدمونها في حماية الوطن والمواطنين. وهم ينددون بكل ما يقوم به تجار المخدرات ومن يحميهم ويستغلهم.»

عند شل المؤسسات الدستورية وعجز الحكومة عن معالجة قضايا المجتمع الملحة، وفي طليعتها ملف النقابات، ومطالب الموظفين والعمال والمعلمين، وقضايا الكهراء والماء وسائر الخدمات الإنسانية والاجتماعية».

مربين «عن دعمهم لمطالب المجتمع المدني المحقة، مع الحرص الا تشوهها وسائل عنف أو اعتداء.» كما طالبوا «المسؤولين بسماع صوت المجتمع، مذكّرين إياهم «بأنّ من واجبه الأساسية خدمة الخير العام.» ورأوا «أنّ ما نشهده اليوم من خلط بين الخير العام والمصالح الخاصة، ومن ربط مخيف لقضايا الناس الحيوية بالصراعات السياسية، فهو أمر مخجل يشوه وجه لبنان المعروف عنه بأنه رائد النهضة والحضارة في هذا المشرق.»

وتطرق المطارئة إلى الوضع الاقتصادي «الذي يعاني ما يعانيه نتيجة التآزم السياسي الحاصل»، مجددين «التأكيد على ضرورة التنصير بالآزمة الاقتصادية التي تتبّع بمستقبل غامض، وإذا بقيت على حالها ستضاق هي أيضاً إلى المسببات التي تكبل لبنان سياسياً، وتجعله في عداد الدول المغلقة.»

ورأى المجتمعون «أنّ تحولات المشهد السوري المتسارعة والمعقدة والمتشعبة، والحديث عن حلول تطرح أسئلة عن مستقبل سورية ومعها المنطقة ككل، وخصوصاً الكلام على خريطة جديدة لسورية، لن توفر حلاً ناجحاً ولا هي تبشر بمستقبل سلام في المنطقة».

وعربوا عن أهمهم «بأنّ يأخذ المتفاوضون بنموذج لبنان في تجربته التاريخية في تعايش الأديان ومشارقة ممثلين عنها في إدارة الشأن العام، كحل واقعي بعيد عن المنطقة شبح التفتيت والصراع المفتوح.»

مقبل وسفير ألمانيا يبحثان مجالات التعاون العسكري



هوت ومقبل بعد لقاءهما في وزارة الدفاع (مديرية التوجيه)

استقبل نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سفير مقبل ظهر أمس في مكتبه في الوزارة، السفير الألماني مارتن هوت، برافقه الملحق العسكري في السفارة.

وجرى خلال اللقاء، بحسب بيان المكتب الإعلامي في الوزارة، «عرض الأوضاع الراهنة محلياً واقليمياً. وتطرق البحث إلى موضوع النازحين وما يترتب من آغناء لاستيعابهم وإيوائهم مما لا طاقة للبنان على تحمله.»

كما جرى التداول في موضوع الإزهاوب وما يتهدد لبنان جراء محاولة المجموعات الإرهابية النشل عند الحدود أو التخطيط للتفجيرات في الداخل وتركز البحث بصورة خاصة حول مجالات التعاون العسكري بين البلدين لدعم الجيش وتقويته وتمكينه من الصمود والمواجهة.

وقال هوت بعد اللقاء: «كانت فرصة للتعبير عن احترامنا وتقديرنا للجيش على الأداء الممتاز الذي يضطلع به في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار على الحدود اللبنانية، نحن نكثن للجيش كل التقدير لما يحققه من إنجازات، كما أنّنا على دراية كبيرة بالمهام الصعبة التي يقوم بها، لذا لا يسعنا سوى أن نشكره وأنّ نعبر له عن خالص احترامنا.»

معاليه بآهر التعازي في خسارة عنصرين من الجيش اللبناني منذ يومين في منطقة المعاملتين، كما أنّنا نتناقشنا في شأن شل التعاون والتنسيق بين الجمهوريتين اللبنانية والألمانية في مجال الدفاع».